

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

إضافة إلى المذكرة التوجيهية الثانية بشأن
إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية

تشرين الثاني/ نوفمبر 2009

أولاً. المقدمة

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية جدول الأعمال الإنمائي المشترك بين بلدان العالم الرامي إلى الحد من المظاهر الرئيسية للفقر البشري. تبرهن النجاحات الكبيرة التي تحققت على صعيد مكافحة الفقر المدقع، وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وصحة الطفل، وزيادة فرص الحصول على مياه نظيفة، ومكافحة الملاريا وعلاج مرض الإيدز – حتى في البلدان الأشد فقراً – على أن هذه الأهداف قابلة للتحقيق. وبالرغم من هذه النجاحات، فإن التغييرات الإيجابية تطراً على حياة أفقر الفقراء بوتيرة بطيئة للغاية في حين تتعرض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في بعض البلدان للتراجع. ومن دون تجديد الالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة وشاملة ومحددة الأهداف – ولا سيما في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة – فسوف لن تتمكن طائفة من البلدان من بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

سوف يوفر الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي ستعقدّه الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010 وما يسبقه من مناقشات عامة (استعراض الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010) فرصة غير مسبوقه لحشد الجهود وتنشيطها بناءً على الافتراض القائل بأن "أسلوب العمل المعتاد" لن يرقى بمعظم البلدان إلى تحقيق الأهداف بحلول عام 2015. لذا فسوف يمثل استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010 محطة مفصلية في سبيل حفز صدور التزام سياسي جديد واستثارة العمل والجهد الجماعي المطلوب بذله على مدى السنوات الخمس الأخيرة من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإدامته.

إن من شأن إصدار خاص من التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010 أن يساهم في ضمان الوفاء بوعده إنجاز الأهداف الإنمائية بحلول 2015 من خلال منح أصحاب المصلحة الوطنيين إطار عمل مشترك ومملوك وطنياً من أجل تجديد العمل نحو تسريع التقدم المحرز على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً. الغرض والأساس المنطقي

تعتبر هذه الإضافة تكميلاً للمذكرة التوجيهية الثانية الصادرة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية (أقرت في عام 2003).¹ ويكمن الأساس المنطقي لهذه الإضافة في أن ثمة واقعاً جديداً قد تبلور منذ آخر مرة جرى تحديث المبادئ التوجيهية للتقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية وإقرارها في عام 2003. وينطوي الواقع الجديد على الآتي:

- يتباين التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تبايناً كبيراً بين البلدان والأهداف كما يتباين ضمنها: فقد أحرزت كافة البلدان تقدماً جيداً على صعيد بعض غايات الأهداف الإنمائية للألفية وتقدماً بطيئاً على صعيد البعض الآخر وهو ما يشير إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق في موعدها في العديد من البلدان.
- تنامي التفاوت – داخل البلدان وفيما بينها – وهو ما يشير إلى إنه حتى وإن بدا التقدم على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المسار الصحيح وطنياً، إلا إنه قد تكون هناك تفاوتات كامنة من حيث الإنجازات المتحققة لصالح أفقر الرجال والنساء.

¹ يقع الغرض الرئيسي من وراء الجيل الأول من التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية (2000 – 2005) في شقين: الإعلام والتعبئة الاجتماعية. فهذه التقارير عبارة عن أدوات للتوعية والدعوة وبناء التحالفات وتجديد الالتزامات السياسية على المستوى القطري، وكذلك بناء القدرات الوطنية في مجال رصد التقدم المحرز ورفع التقارير بشأنه. ولم يتغير هذا الهدف بالنسبة للجيل الثاني من التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، إلا إنه يُتوقع من هذه التقارير أن توسع نطاق الإعلام والتعبئة الاجتماعية عن طريق تحليل ما أثبت وما لم يثبت نجاعته بينما تُدخل في حسابها الأزمات العالمية متعددة الأوجه.

- التحديات الجديدة مثل الغذاء والوقود والأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، وبعد أن وجهت ضربات حقيقية لإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، تهدد مع مرور الوقت بإبطاء وتيرة المكتسبات المتحققة أو حتى بقلب مسارها. وعلاوة على ذلك، تهدد أزمة المناخ بخلق انتكاسة جديدة لإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية.
 - تم بناء قاعدة معرفية صلبة على مدى السنوات التسع الماضية تتضمن التدخلات المحددة والمجربة من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا يزال الفهم المتعمق لما يكبح التقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية من حيث تنفيذ هذه الأهداف وكيفية تحسين نسبة نجاحاتها غير كاف.
 - أحرزت بعض البلدان تقدماً ملحوظاً على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية باستخدام نهج مبتكرة (بما في ذلك في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والحكم) للتصدي للمعوقات التي تعرقل إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. وبوسع هذه الخبرات أن تكون أداة قوية للتعلم وتبادل التجارب في مجال السياسات والابتكار فيما بين بلدان الجنوب من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
 - تتسجم هذه الإضافة انسجاماً تاماً مع المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية: فهي تهدف إلى تقديم تقييمات سريعة وبسيطة عبر رسائل واضحة ومقتعة. ويُفترض بهذه الإضافة أن تقدم اقتراحات ولا ينبغي النظر إليها باعتبارها وصفاً من الفروض. وتأتي هذه الإضافة بإرشادات حول مواضيع إضافية محددة ومواضيع من شأنها تعزيز المحتوى التحليلي للتقارير والمساعدة في سياق هذه التقارير في:
 - تعميق الفهم على المستوى الوطني لأسباب إحراز التقدم على صعيد بعض الأهداف الإنمائية للألفية وتباطؤ وتيرته على صعيد البعض الآخر، وبالتالي معرفة ما هو ناجح مما ليس ناجحاً؛
 - إقامة وإشراك تحالفات وطنية مكونة من الشركاء (الحكومات، والوكالات المتعددة الأطراف، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص وغيرهم) لكي تعمل سوياً على وضع خطة عملية تقضي إلى الحدوث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في عام 2010 ويستهدف معالجة المعوقات الرئيسية التي تعترض تحقيق تقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية؛
 - تحفيز تجديد العمل الجماعي والدفع نحو بذل المزيد من الجهود والموارد لصالح الأهداف الإنمائية للألفية؛
 - إقامة وتنفيذ حملات الدعوة العامة محددة الأهداف والتي تعمل على حشد أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛
 - ضمان إعادة التنظيم الاستراتيجي للجهود الوطنية وتساقفها مع التطورات العالمية الأخيرة.
- وعلى وجه التحديد، تقدم هذه الإضافة إرشادات للقيام بما يلي:

- تحليل الاتجاهات والتفاوتات
- تحديد الاختناقات الرئيسية التي تعوق التقدم على صعيد غايات معينة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية
- تقييم أثر الأزمة الاقتصادية على التقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية
- تقييم أثر تغير المناخ على التقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية
- تقييم أمثلة للممارسات الجيدة التي تسرع وتيرة التقدم وإمكانية تكرارها/ التوسع فيها

ثالثاً. إدماج التحليل الجديد في محتوى التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية

انسجاماً مع المذكرة التوجيهية الثانية بشأن إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية (انظر القسم 11 المعنون "المحتوى")، واستناداً إلى مبدأ الملكية الوطنية، تم توفير المبادئ التوجيهية التالية بغية إدراج التحليلات الجديدة في المتن الرئيسي لكل تقرير يقابلها من التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية. تشير البنود بالخط المائل واللون الغامق في هذا

القسم فقط إلى المواضيع حيث ينبغي أن يظهر التحليل الجديد في قسم المحتوى الوارد في التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية.

- مقدمة – تتضمن شرحاً موجزاً حول كيفية إعداد التقرير/الاستعراض ومشاركة مختلف الجهات الفاعلة في المناقشات وعملية البحث والصياغة.
- البلد – السياق الإنمائي المحدد للبلد المعني، ويتضمن:
 - الإنجازات، عناصر التمكين والتحديات في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.
- لكل هدف من الأهداف وغاية من والغايات الإنمائية، يُقترح أن يعمد التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية إلى تسليط الضوء على:

- اتجاهات التقدم على صعيد كل غاية من غايات الأهداف الإنمائية للألفية بين عام 1990 وآخر سنة تتوفر البيانات بشأنها.
- تحليل التفاوت (حسب المنطقة الجغرافية، أو الموقع الريفي/الحضري، أو نوع الجنس، أو الفئة الاجتماعية والاقتصادية) على صعيد المستويات الأولية للإنجاز المتحقق في غاية معينة، وعلى صعيد اتجاهات التقدم المحرز.
- تحديد الاختناقات الرئيسية في عملية التنفيذ والتي تعوق التقدم على صعيد غاية معينة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية بالاستناد إلى تحليل الاتجاهات، وتحديد كيفية التصدي لهذه الاختناقات.
- التحديات الجديدة ذات العواقب غير المتوقعة على الأهداف الإنمائية للألفية مثل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الغذاء والوقود، وتغير المناخ.
- تحديد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تسارع وتيرة التقدم على صعيد غاية معينة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية وذلك من أجل إبراز الممارسة الفضلى في السياق الوطني.
- جدول أو "الوضع في لحظة" يلخص مدى إمكانية بلوغ الغايات الإنمائية وحالة الدعم الوطني.

رابعاً. إرشادات لإجراء التحليل الجديد

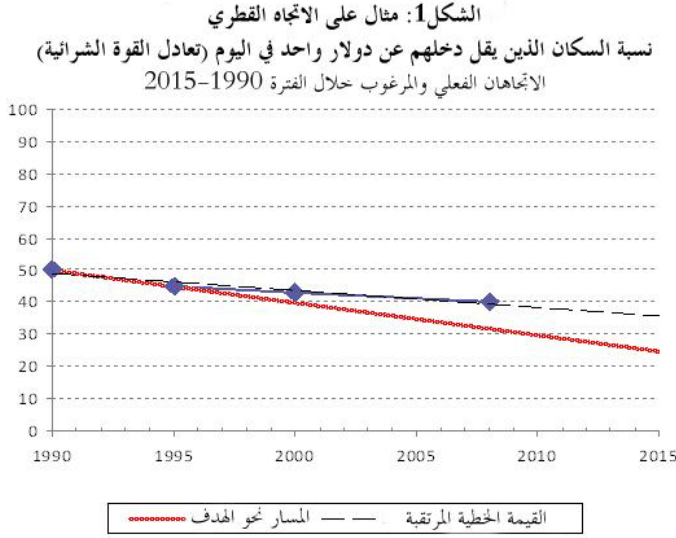
● تحليلات الاتجاهات والتفاوتات

يهدف هذا القسم إلى تقديم إرشادات بشأن إجراء تحليلات بسيطة عن الاتجاهات والتفاوتات. يعد تحليل الاتجاهات أمراً حيوياً في التعرف إلى الغايات الإنمائية التي تشهد تقدماً بطيئاً و/أو اتجاهات تراجعياً (أي من غير المرجح بلوغ غاية معينة بحلول عام 2015) أو تقدماً ذا وتيرة مؤقتة ومتسارعة (أي أنه من المرجح بلوغ التقدم المتوقع أو تخطيه).² وهذه هي الخطوة الأولى نحو تحديد العوامل الرئيسية التي تعوق أو تتيح التقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية لكي يتسنى اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمعالجة المعوقات وتسريع وتيرة التقدم.

يُجرى تحليل الاتجاهات على النحو التالي:

² ينطبق تحليل الاتجاهات بصفة خاصة على تلك الأهداف والغايات ذات المؤشرات الكمية التي تنطوي على مستويات إنجاز مستتوية ومحددة بوضوح (مثل الغايات 1-ألف، 1-جيم، 4-ألف، 5-ألف، 7-جيم) والمؤشرات المقترنة بها. وبالنسبة للعديد من الأهداف والغايات الأخرى (مثل 1-باء، ومؤشرات عديدة للغاية 3-باء [مثل 2-3 و 3-3]، وكذلك 5-ألف، 5-باء، 6-ألف، 7-ألف، 7-باء)، فليس للمؤشرات غايات معينة ومركمة ولكن يمكن تقييمها من حيث الاتساق وسرعة التغيرات الحاصلة باتجاه تحقيق رفاه أفضل.

- باستخدام قالب وثيقة إكسل المقدمة، ولكل غاية من غايات الأهداف الإنمائية للألفية أدخل بيانات خط الأساس لعام 1990 (أو أقرب سنة تتوفر فيها بيانات موثوقة) وكذلك البيانات الخاصة بالغاية موضع البحث. ومن شأن هذا أن ينشئ خطأً ينطلق من خط الأساس إلى الغاية.
- ثم أدخل نقاط بيانات عمود الاتجاهات على شكل فترات زمنية مدة كل منها خمس سنوات (على سبيل المثال 1995، 2000، 2005 والعام الحالي)، أو تلك الأعوام التي تتوفر فيها البيانات (يرجى عدم إدخال قيم صفرية في أي من الأعمدة).
- سوف ينشئ القالب تلقائياً الرسوم البيانية الخاصة بكل غاية (انظر المثال في الشكل 1).



لقد غدا جلياً بشكل متزايد أن المجاميع الوطنية غالباً ما تخفي الفروقات في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى دون الوطني. ويمكن إبراز أبعاد مختلفة لهذا التفاوت، مثل التفاوتات الإقليمية والإثنية والجنسانية والتفاوتات القائمة على أساس الفئات الاجتماعية والاقتصادية. تمتلك البلدان التي أعدت تقارير مفصلة عن الأهداف الإنمائية للألفية صورة أكثر وضوحاً عن مواضع تواجد جيوب الفقر أو الفئات المهمشة. وترسم هذه المعلومات صورة شاملة للتفاوتات على مستويات مختلفة بحيث تساهم هذه الصورة في وجود تدخلات أكثر استهدافاً. ويمكن أيضاً للتحليل دون الوطني للأهداف الإنمائية للألفية أن يخلق فرصاً لمناقشة تولى الحكومات المحلية والشركاء في التنمية مسؤوليات أكثر وضوحاً في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أثبتت البيانات المقارنة دون الوطنية (بحسب الولاية أو المحافظة أو الناحية) جدارتها كأداة في سياق العمل العام.

وكنقطة انطلاق، يمكن استخدام نهج مماثل لما هو مبين في تحليل الاتجاهات ولكن باعتماد بيانات مصنفة بحسب المنطقة أو نوع الجنس أو المجموعة الإثنية أو الفئات الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي لهذا التحليل أيضاً أن يبحث في الاختلافات المبدئية في حالة غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يفضي التحليل إلى فهم لأهمية أبعاد التفاوت المختارة بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، وإلى تقديم اقتراحات محددة من أجل التحسين.

● تحديد الاختناقات الرئيسية التي تعوق التقدم على صعيد غايات محددة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية³

يهدف هذا القسم إلى تزويد الحكومات وشركائها في التنمية بنهج منظم وقابل للتكيف لتحديد الاختناقات التي تعوق التقدم على صعيد غايات محددة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية والارتكاز إليها كأساس لوضع استجابات مناسبة ومحددة الأهداف يمكن تنسيقها بين الشركاء الرئيسيين.

وبصفة أكثر تحديداً، يوفر هذا القسم نهجاً منتظماً من أجل:

- تحديد الاختناقات المتفوق عليها على صعيد تنفيذ التدخلات البرنامجية الرئيسية وهي الاختناقات التي ينبغي إزالتها بغية الخروج بأفضل النتائج المتوقعة للأهداف الإنمائية للألفية.
- تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه الاختناقات بهدف التوصل إلى مجموعة شاملة وموضوعية من الحلول تشمل أدواراً ومسؤوليات محددة بوضوح يتولاها مختلف الشركاء في التنمية لدعم الحكومات في تسريع وتيرة تقديم الخدمات التي تنطوي عليها الأهداف الإنمائية للألفية.

³ سوف تتوفر منهجية مختنق التنفيذ المفصلة على الموقع الشبكي: www.undg-policynet.org

- تهيئة أساس موضوعي للنقاشات يُشرك أصحاب المصلحة المعنيين جميعهم ويرفع من مستوى رصد التقدم المحرز على ضوء مجموعة من النقاط المرجعية المتفق عليها.

من المسلم به أن كل غاية تقريباً من غايات الأهداف الإنمائية للألفية تتطلب مجموعة أو حزمة فعالة من التدخلات. فعلى سبيل المثال، تدرج ضمن الغاية باء في إطار الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية (تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية) عدة عناصر. سوف تتطلب خصوبة المراهقين (وهي أحد المؤشرات) تدخلات (مثل الدعوة وتقديم الحوافز والمعلومات) لإبقاء الشباب في المدارس، وخفض معدلات الزواج المبكر، والتصدي لقضايا الصحة الجنسي والصحة الإنجابية في المناهج الدراسية والحملات الإعلامية، وتوفير خدمات ذات جودة في مجال الصحة الإنجابية وبطريقة ودية للشباب ومن ضمنها تنظيم الأسرة مع تأمين مستلزمات وموارد كافية، وتمكين الشباب من الحصول على هذه الخدمات جميعاً. إن المجموعة أو الحزمة الفعالة من التدخلات المطلوبة لكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية هي أمر متعارف عليه عموماً لدى البلدان التي غالباً ما تحدد هذه التدخلات، على سبيل المثال، في الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر، وخطط التنمية الوطنية القائمة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجيات والخطط القطاعية.

ومن المستحسن أن ينطلق هذا النهج من الهدف أو الأهداف الإنمائية للألفية التي "حادت عن مسارها" أو ذات "التقدم البطيء"، بما فيها غايات الأهداف الإنمائية للألفية المعرضة بشدة للتراجع. ولكل من الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأولوية، يحث إطار العمل على تحليل الأسئلة الرئيسية التالية:

1. هل حُدِّدت كافة التدخلات البرنامجية ذات الصلة والمستندة إلى الأدلة، والفعالة من حيث التكلفة والخاصة بكل بلد والضرورية لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية الحائد عن مساره أو المتقدم تقدماً بطيئاً وهل جرى تنفيذها تنفيذاً تاماً وفعالاً؟
2. بالنسبة للتدخلات التي حُدِّدت بأنها ليست قيد التنفيذ الفعال، ما هي الاختناقات على صعيد السياسة والتخطيط، والميزانية والتمويل، وتقديم الخدمات التي تعرقل التقدم؟ يمكن لهذه الاختناقات أن تشمل على الحواجز الاجتماعية والثقافية المهمة التي تحتاج إلى معالجة، إضافةً إلى غيرها من المسائل التي تحتاج إلى تصحيح في البيئة الداعمة.
3. ماذا يمكن للحكومة وشركائها في التنمية فعله لمعالجة هذه الاختناقات؟

على سبيل المثال، قد يكون توفير رعاية التوليد في الحالات الطارئة لكافة النساء الحوامل في جميع الأوقات – وهو تدخل برنامجي رئيسي يهدف إلى تحقيق الغاية "ألف" ضمن الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلقة بمعدل الوفيات النفاسية – أمراً صعب التنفيذ، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تحديد أسباب البطء في بلوغ هذه الغاية. وسوف يشير تحليل الاتجاهات الذي أجري سابقاً (القسم 1) إلى الأهداف الإنمائية للألفية التي ينبغي أن تستأثر بتركيز هذه العملية.

الخطوة 1 ما هي التدخلات البرنامجية التي أثبتت نجاعتها في إطار هذا الهدف الإنمائي؟ تتطوي الخطوة الأولى في سبيل إجراء هذا التقييم على تحديد حزمة (حزم) التدخلات البرنامجية التي أثبتت نجاعتها واللازمة لإحراز تقدم بشأن الغاية المختارة في إطار الهدف الإنمائي، والتي ينبغي أن تكون متاحة لكافة الأسر المعيشية على أرض الواقع. ومن ثم، ينبغي التعرف إلى التدخلات البرنامجية غير الموجودة حالياً أو التي تتوفر عبر وسائل محدودة فقط ولذا فهي ليست فعالة تماماً. وتجدر هنا ملاحظة أن قائمة التدخلات البرنامجية التي أثبتت نجاعتها، حتى في إطار تلك الغاية ذاتها ضمن الهدف الإنمائي، سوف تختلف من بلد لآخر اعتماداً على الظروف الخاصة بكل بلد.

الخطوة 2 أين تكمن الاختناقات الرئيسية في سبيل إجراء التدخل البرنامجي في إطار هذا الهدف الإنمائي؟ تتمثل الخطوة الثانية في تحديد الاختناقات الرئيسية المؤدية إلى قصور التدخلات، التي جرى تحديدها في الخطوة السابقة، على أرض الواقع. قد يتطلب النجاح في تنفيذ أي من التدخلات المحددة إتمام عدة خطوات وبطريقة مختلفة – فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينطوي بند توفير رعاية التوليد في الحالات الطارئة على استخدام مساعدين طبيين وتدريبهم وتوزيعهم على جميع أنحاء البلاد وتقديم الحوافز المناسبة لأدائهم. ويتسنى العثور على الاختناقات بواسطة التتبع العكسي للخطوات المطلوبة لضمان إنجاز ناجح على أرض الواقع؛ ومن المستحسن أن تُجرى هذه العملية بأسلوب منهجي بوضع أسئلة توجيهية كخطوة أولى. ومن الناحية المثالية، فإن هذه الأسئلة سوف تسحب

التركيز تدريجياً من القضايا الأوسع نطاقاً وتحصره في القيود الأكثر تحديداً والتي من شأن إزالتها أن يفضي إلى تحسن واضح على صعيد إنجاز التدخل المحدد على أرض الواقع. ولن تكشف هذه الأسئلة عن المعوقات المتعلقة بالقطاع المحدد للهدف الإنمائي وحسب وإنما عن القضايا الكلية الأوسع نطاقاً والمشاركة بين القطاعات مثل الحيز المالي والجغرافيا والصراع والتحديات البيئية وعدم المساواة بين الجنسين وغيرها من الحواجز الاجتماعية والثقافية.

وينبغي أن تدرج هذه الأسئلة ضمن ثلاثة مستويات رئيسية: (1) إطار السياسات والتخطيط؛ (2) إطار التمويل والميزنة؛ (3) تقديم الخدمات للجمهور (بما في ذلك تقديم الخدمات والسلع، وأوجه الرصد والتقييم). انظر الجدول أدناه للاطلاع على أمثلة عن الأسئلة التي تدرج ضمن هذه المستويات والتي بوسعها أن تُعين على الشروع في عملية التحليل.

المستويات	أمثلة الأسئلة
إطار السياسات والتخطيط	هل يحظى <u>التدخل البرنامجي للهدف الإنمائي</u> بدعم الإطار السياسي والقانوني ذي الصلة؟
إطار التمويل والميزنة	هل جرى تخصيص موارد الميزانية المطلوبة لصالح <u>التدخل البرنامجي للهدف الإنمائي</u> ؟
تقديم الخدمات للجمهور	هل تتوفر الأعداد اللازمة من مقدمي الخدمات المدربين/المتمرسين في كافة المناطق من أجل الاضطلاع بفعالية بـ <u>التدخل البرنامجي في إطار الهدف الإنمائي</u> ؟ هل تتوفر السلع اللازمة للقيام بالتدخل بالكمية والنوعية المطلوبة بكل الأوقات في نقاط الطلب على الخدمات؟

يتسنى التعرف إلى الحواجز الاجتماعية والثقافية ذات الصلة في كل مستوى من هذه المستويات.

الخطوة 3 ما هو تسلسل الأولويات على صعيد الاختناقات، وكيف يمكن التصدي لها؟ متى ما تم التعرف إلى الاختناقات الرئيسية، تحين **الخطوة الثالثة** والمتمثلة في وضع قائمة بهذه الاختناقات ومناقشة الحلول الممكنة و/أو طرح الأفكار بشأنها، وتحديد تسلسلها والأولوية النسبية لها من حيث تأثيرها. قد تجد البلدان ضرورة للعمل حول معوقات أوسع نطاقاً، مثل محدودية التمويل، بغية التوصل إلى حلول. فعلى سبيل المثال، إذا تمثلت نقطة الاختناق الرئيسي في عدم كفاية أعداد العاملين من الممارسين المدربين على رعاية التوليد في الحالات الطارئة، فقد يكمن الحل في نقل المهام. وعموماً، قد تنطوي الحلول على: الدعم التقني، والتوعية والدعوة، وبناء القدرات، والتمويل⁴ أو غيره استناداً إلى طبيعة نقطة الاختناق.

● تقييم مدى تأثير الأزمات العالمية في الأهداف الإنمائية للألفية

أثرت الأزمات العالمية التي وقعت منذ أيلول/سبتمبر 2008 في كافة البلدان بدرجات متفاوتة. إن من شأن استعراض الآثار التي خلفتها الأزمات المماثلة أن يساعد في تبيان السبل التي يمكن لها أن تؤثر في التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يهدف هذا القسم إلى تقديم إرشادات بشأن تقييم أثر الأزمات العالمية وتداعيات ذلك على تحقيق الأهداف الإنمائية

⁴ لا يزال التمويل يشكل تحدياً أمام الأهداف الإنمائية للألفية وقد ترغب التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية بإبراز أمثلة لفجوات التمويل ولا سيما على صعيد تلك الأهداف التي لا تزال في حياض عن مسارها. وفي هذا السياق، تساعد تقييمات احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أدوات تقدير التكاليف في تحليل حجم هذه الفجوات. ومع ذلك، يجدر النظر إلى ما هو أبعد من هذه التقييمات من أجل اكتساب نظرة ثاقبة عن العوامل المعيقة الأخرى. ففي حين حققت بلدان عديدة نجاحات لافتة للنظر باستخدام موارد محدودة؛ لم تقابل زيادة التمويل في بلدان أخرى لقطاعات مختارة معدلات تقدم مرتفعة.

للألفية. ويسعى إلى وضع الأبعاد العديدة التي يمكن على ضوءها قياس الآثار على المستوى الوطني، وإلى اقتراح مؤشرات يمكن الاستفادة منها، وطرق لتعقب هذه المؤشرات وصولاً إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وتمشياً مع الفلسفة العامة للتقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يقتضي مقصد التقييم أن يكون التقييم سريعاً وبسيطاً، وينبغي التعبير عنه بوضوح.⁵ وعلى وجه الخصوص، من الأهمية أن يُجرى هذا التقييم بطريقة تشاركية عبر بناء شراكات وتوافق في الآراء مع الفاعلين الآخرين في هذا المضمار – كالمؤسسات الأكاديمية ومجامع الفكر والبحث والمنظمات غير الحكومية وغيرها – حيث إن بوسع هذا التقييم أن يلعب دوراً بارزاً في مضافة الجهود التي يبذلها مختلف الشركاء ووضعها في إطار متماسك ومقتع.

تتمثل القنوات التي تتحول الأزمة عبرها إلى آثار واقعة على التنمية البشرية في انخفاض مداخل الأسر المعيشية، وعدم كفاية الاستجابات الحكومية لحماية الفئات المستضعفة، والتدهور في نوعية الخدمات الأساسية وتقديمها في مجالي الصحة والتعليم. قد تكون الأسر المعيشية أكثر تضرراً بشكل مباشر بالصدمة في بدايتها من خلال فقدان مداخلها. ولكن عندما يُترجم هذا التغيير إلى نظام غذائي فقير التغذية، فيمكن أن يؤدي إلى انحسار دائم في القدرات المعرفية لدى الأطفال، أو تعريض الأفراد للإصابة بأمراض موهنة، أو الوفاة المبكرة. وقد تستطيع الأسر المعيشية أن تتعامل مع هذه الصدمات على المدى القصير بالاعتماد على مدخراتها؛ ولكن قد تضطر هذه الأسر متى ما استنفدت تلك المدخرات إلى تأجيل الحصول على الرعاية الصحية أو إعادة النظر في قراراتها على صعيد الاستثمار في تعليم أبنائها. كما قد يكون فقدان المداخل غير موزع بالتساوي بين الأسر المعيشية؛ أو قد يؤثر في الاستهلاك داخل الأسر المعيشية بطرق مختلفة، مما يبرز أنماطاً لظالمات وُجدت من التفاوت القائم على الموقع الجغرافي أو العرق أو نوع الجنس أو الفئة العمرية.

إن منع هذه الآثار أمر ممكن إذا ما استطاعت الأسر المعيشية مواصلة تلبية احتياجات الاستهلاك والاستثمار الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سواء عن طريق الدخل المتأتي من العمل الإضافي⁶ أو الدخل المتأتي من بيع الأصول أو الاستدانة أو التحويلات المالية أو التحويلات النقدية أو العينية أو الحصول على الخدمات الأساسية. قد لا تكون هذه الموارد متاحة على الإطلاق بالنسبة للأسر المعيشية أو قد تتوفر لفترات محدودة فقط؛ ولذلك فإن عمق صدمة الدخل ومدتها يشكّلان محددين بارزين للآثار الفردية والمجتمعة على التنمية البشرية. ولسوء الحظ، تتزامن زيادة الطلب على شبكات الأمان والخدمات العامة مع انخفاض الإيرادات وظروف التمويل الصعبة إبان الأزمات. أما بالنسبة للوضع الراهن، فسوف يؤدي تراجع الإيرادات العامة وتدني احتمالات زيادة التمويل عن طريق الاقتراض إلى انكماش الحيز المالي اللازم للحفاظ على الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ولذلك، قد تكون آثار الأزمة على الأهداف الإنمائية للألفية كبيرة للغاية، وربما تتجلى بعد فترة من الزمن. وفيما يلي طريقة إجراء التقييم خطوة بخطوة:

الخطوة 1 تحديد قنوات انتقال الأزمة: بالنسبة لمعظم البلدان، لوحظت الآثار الواضحة والفورية من خلال واحدة أو أكثر من *القنوات* التي انتقلت عبرها الأزمة من كونها عالمية إلى أزمة وطنية. وتشمل هذه القنوات، على سبيل المثال، الانخفاض الحاد في عائدات الصادرات (النفط والمعادن والسلع الأولية الأخرى، والسلع المصنّعة) ومداخل السياحة والتحويلات المالية والمساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الأخرى لرؤوس الأموال؛ أو انهيار جزء كبير من القطاع المالي/القطاع المصرفي.

الخطوة 2 تحديد الآثار الفورية والآثار طويلة الأجل على الاقتصادات الوطنية ودون الوطنية والفئات السكانية: وتشمل هذه الآثار تدني معدلات التوظيف والأجور والربحية في إطار المؤسسات الصغيرة والنتائج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستويات فقر الأسر المعيشية. قد تتركز بعض هذه الآثار، في البداية على الأقل، في مناطق أو مهن بعينها. واعتماداً على مدة وفعالية الآليات التي تتبعها الأسر المعيشية والحكومات في التعامل مع هذه الآثار، فقد تبدأ الآثار الاجتماعية الأطول أجلاً والواقعة على التنمية البشرية في الظهور – سوء التغذية وزيادة حالات

⁵ قد ترغب البلدان في استخدام الإرشادات المبينة أدناه لتساعدوا في تصميم إطار رصد لإجراء تقييم مستمر للآثار الواقعة على الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد تقييمات تطلعية. وبما أن هناك فترة تفصل بين الآثار الفورية والآثار طويلة الأجل على الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بمقدور التقييمات التطلعية أن تثبت دورها الحيوي في التنبؤ والاستعداد للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة حتى بينما يجري التغلب على الآثار الفورية.

⁶ قد تنطوي بعضها على مفاضلات صعبة بين المدى القصير والمدى البعيد: فقد يعمل الناس لساعات أطول أو قد ينخرطوا في مهن تنطوي على مخاطرة أكبر تتضمن انعكاسات سلبية على الصحة؛ وقد يضطر مقدمو الرعاية (وهم عادةً الأفراد الإناث في الأسرة) إلى العودة إلى العمل قبل الأوان وهو ما يترتب عليه الإضرار بصحة الصغار والمسنين في الأسرة.

الحمل غير المقصود وارتفاع معدل وفيات الرضع والأطفال وحوادث تغيرات على صعيد المواظبة على الدراسة وتدني مستوى النتائج الصحية والأعمار المتوقعة – مع تباينها أحياناً بحسب نوع الجنس أو الفئات الأخرى؛ وتساعد التوتر الاجتماعي والسياسي.

الخطوة 3

تحديد القدرة على الاستجابة: تتوقف شدة الآثار طويلة الأجل (أو ما إذا كانت ستظهر أصلاً) بشكل قاطع على *القدرة على الاستجابة*. فالأسر المعيشية التي تمتلك مستويات كافية من التأمين أو الأصول السائلة سوف تكون قادرة على تنظيم استهلاكها خلال هذه الفترة وبذلك تتجنب العواقب الأكثر وخامة؛ ولكن فرص الفقراء في الاستفادة من هذه الآليات في مواجهة هذه الآثار محدودة بطبيعة الحال، في حين أن مدخراتهم قد انحسرت بالفعل في كثير من البلدان بسبب الارتفاعات الأخيرة في أسعار الوقود والغذاء. وبالمثل، فإن الآليات المجتمعية لمواجهة الأزمة، والتي من شأنها أن تخفف من وطأة الأزمة لبعض الوقت، قد تُستنفد. لذا تعد قدرة الحكومات على الاستجابة أمراً حيوياً يستند إلى مقومات اقتصادية ومقومات تتصل بالحكم على حد سواء. ومن بين العوامل الاقتصادية هناك الحيز المالي المتاح – حجم الحساب الجاري والقدرة على الحفاظ على معدلات الإنفاق في المجالات الرئيسية من قطاعي الصحة والتعليم. أما العوامل المتصلة بالحكم، فهناك رقعة تغطية شبكات الأمان ومدى استدامتها، والقدرة على فض التوترات الاجتماعية والسياسية التي قد تبرز في سياق الانكماشات الاقتصادية طويلة الأمد.

الخطوة 4

تحديد عوامل التفاقم الخاصة بكل بلد: فعلى سبيل المثال، قد يُفاقم الجفاف أو الوباء الضائقة الاقتصادية ويزيد الضغط على القدرة المالية للاستجابة. وقد يدل وجود ماضٍ حديث للصراع أو الانقسامات العرقية على ضعف القدرة على الحكم. كما إن استمرار ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في بلد ما ولا سيما أسعار المواد الغذائية والوقود قد يزيد من انحسار القوة الشرائية ويؤذن بتدني جودة النظم الغذائية.

الخطوة 5

وضع قائمة بالمشورات لتقييم الآثار ومواطن الضعف –

بالاستناد إلى الخطوات السابقة، اختيار مؤشرات رئيسية – كمية ونوعية – خاصة بالبلد المعني: تتوفر بعض هذه المؤشرات بسهولة في المجال العام، ويجري تحديثها على فترات محددة سلفاً – مثل تقديرات عوائد التصدير أو إيرادات السياحة أو ضريبة الدخل الحكومية أو الإنفاق على القطاعات الرئيسية. فمن شأن مقارنة قيم هذه المؤشرات مع قيمها للفتترات نفسها من السنوات الماضية أن يعطي فكرة عن مقدار التأثير. وثمة مؤشرات أخرى لا تتوفر بالفدر نفسه من اليسر – فهي لا تُجمع بوتيرة كافية (مثل مؤشرات تغذية الطفل، وإشراف الممارسين المهرة على الولادات، وانتشار وسائل منع الحمل والحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، ومعدلات الفقر)، أو لا يجري جمعها إطلافاً (مثل تدفقات التحويلات المالية). وبطبيعة الحال، فإن قائمة المؤشرات ووتيرة جمعها تختلف باختلاف البلدان. وبالنسبة لمعظم البلدان، ستكون هناك مجموعة صغيرة فقط من المؤشرات ذات الصلة – وبإمكان الخبراء في كل بلد تحديد المؤشرات ذات الشأن، وتحديد مصادر لكل منها والتعرف إلى مؤشرات غير مباشرة (بما في ذلك في الحالات التي لا يجري فيها تحديث المؤشر بانتظام أو بصفة كافية).

اختيار مؤشرات نوعية رئيسية لتكمّل المؤشرات الكمية: وتشمل المؤشرات النوعية التقارير والأخبار الإعلامية واستطلاعات الرأي وغيرها من الدراسات الاستقصائية النوعية. ومن وظائف المؤشرات النوعية الدلالة على الآثار التي قد لا يتسنى التعرف إليها بأي طريقة أخرى بسبب انعدام البيانات – فعلى سبيل المثال قد يصعب التعرف إلى الآثار المختلفة باختلاف نوع الجنس بسبب عدم وجود بيانات مفصلة بحسب نوع الجنس. ومن الوظائف الأخرى للمؤشرات النوعية التحقق من البيانات الكمية من مصادر مختلفة وتقديم وجه إنساني يساعد في إيصال الرسائل إلى جمهور أوسع.

الخطوة 6

تقدير الآثار المتوقعة على الأهداف الإنمائية للألفية: قد لا يتاح ما يكفي من المعلومات للخروج بتقييمات موثوقة لآثار الأزمة على كل هدف من الأهداف الإنمائية. ومع ذلك، ينبغي أن تكفي المعلومات التي تم جمعها في الخطوة السابقة لبيان ما إذا كان بمقدور البلد التوقع بأنه سيحافظ على مساره نحو بلوغ الأهداف الإنمائية

للألفية أو أنه سوف يعاني تباطؤاً أو يشهد انعكاساً في الاتجاه. وسوف تستند هذه النتيجة إلى تجربة البلد (أو البلدان المشابهة) إبان فترات انخفاض النمو السابقة⁷ وإلى التقييمات المباشرة التي قد تكون أجريت أثناء الفترة الراهنة. فعلى سبيل المثال، قامت بعض الوكالات والمنظمات غير الحكومية بالترويج لاستخدام التكنولوجيات المبتكرة مثل الرسائل النصية القصيرة لجمع بيانات حية في قطاعي الصحة والتعليم. ولعله من المفيد أيضاً إجراء مقارنات بين المؤشرات "الرئيسية" الحالية – مثل معدلات النمو والإيرادات والنفقات – والاتجاهات السابقة للأزمة. وفي بعض الحالات، قد تقع العواقب السلبية على الأرجح في إطار فئات معينة فقط وليس الشرائح السكانية جميعها، ويمكن إبراز تلك العواقب من خلال دراسات الحالة الإفرادية.

وفي جميع الحالات، يجدر الحفاظ على النهج المفضل للتقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وإبقاء التحليل بسيطاً، والتركيز على الرسائل المدعمة بالأدلة والمتسمة بالوضوح وبسهولة إيصالها إلى المتلقين. ويقدم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأول عن النظام العالمي للإنذار بآثار الأزمات ومواطن الضعف (www.voicesofthevulnerable.net) مثلاً جيداً لكيفية عرض الآثار المترتبة على الأزمة بطريقة مقنعة.

● تقييم آثار تغير المناخ على التقدم المحرز على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية

يهدف هذا القسم إلى تقديم إرشادات حول كيفية إجراء تقييم نوعي لآثار تغير المناخ من خلال تتبعها وصولاً إلى الأهداف الإنمائية للألفية. تتبع الإرشادات نهجاً مماثلاً لذلك النهج المعني بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية على التنمية البشرية. ويمكن الفارق في أن قنوات انتقال الأزمة في هذه الحالة تنسم بالتنوع وتقوم بوضوح على أساس التغيرات في الظروف المناخية والتي تتمخض في نهاية المطاف عن تأثيرات تلقي بظلالها على الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المؤشرات الواردة سابقاً ثمة ما هو مفيد في سياق تغير المناخ كذلك، كما إن ثمة مؤشرات مهمة أخرى مثل التغيرات المتوقعة في الإنتاجية الزراعية أو معدلات انتشار الأمراض. وقد ترغب البلدان باستخدام المؤشرات والإرشادات أدناه لتصميم إطار للرصد ووضعه حيز النفاذ من أجل إنشاء خط أساس ومن ثم استخدامه كأساس لتقييم آثار تغير المناخ على الأهداف الإنمائية في التقارير القطرية اللاحقة عن الأهداف الإنمائية للألفية. كما وقد ترغب في وقت لاحق بإجراء تقييمات تطلعية. وكنقطة انطلاق لهذا التقييم النوعي، ينبغي للمستخدم الرجوع إلى منشورات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ولا سيما تقارير التقييم المنبثقة عنها والخاضعة للتحديث دورياً والتي توفر أساساً تجريبياً سليماً لفهم القنوات وحجم التأثيرات المحتملة (<http://www.ipcc.ch/publications>).

وبالمثل فإن من الأهمية إجراء التقييم بطريقة تشاركية عبر بناء شراكات وتوافق في الآراء مع الفاعلين الآخرين في هذا المضمار – كالمنظمات البيئية غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومجامع الفكر والبحث وغيرها. ويعكف عدة أعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كذلك على إجراء تقييماتهم الخاصة بشأن التأثيرات المحتملة، وبوسع هذه التقييمات أن تكون بمثابة موارد مهمة. وفيما يلي طريقة مفصلة خطوة بخطوة عن كيفية إجراء التقييم وعرض المعلومات في مربع في التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية:

الخطوة 1 تحديد قنوات انتقال الأزمة: هناك ثلاث قنوات رئيسية سوف يؤثر من خلالها تغير المناخ في الأهداف الإنمائية للألفية: التغيرات طويلة الأجل في درجات الحرارة وهطول الأمطار ومستويات سطح البحر؛ وارتفاع درجات الحرارة وزيادة تقلبات هطول الأمطار؛ وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة – وهي تشمل سلسلة متصلة من الإجهاد والصدمات. ولا تتوزع هذه القنوات بشكل متساوٍ في جميع أنحاء العالم، ولذلك يوفر تقرير التقييم الرابع الصادر من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ نقطة انطلاق مفيدة للتعرف إلى قنوات الانتقال ذات الصلة بحسب المناطق المعنية. وفي بعض الحالات، قد توفر برامج العمل الوطنية للتكيف والبلاغات الوطنية المزيد من المعلومات الخاصة بكل بلد.

⁷ قد تكون المؤسسات الأكاديمية أو مجامع الفكر والبحث في بعض البلدان قد قامت بالفعل بحساب المقاييس الكمية للتأثير بناءً على التغيرات المتوقعة في المؤشرات الكلية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الخطوة 2 في حالة الظواهر الجوية المتطرفة الأكثر تواتراً، تحديد التأثيرات الفورية على الاقتصاد الوطني وعلى الأهداف الإنمائية للألفية: تتجلى الآثار المباشرة للأحداث المتطرفة وزيادة التقلبات الجوية (مثل العواصف الساحلية والفيضانات) في تدمير المحاصيل الزراعية وإلحاق الأضرار بالمدارس والمرافق الصحية العامة وما إلى ذلك، وبالبنية التحتية للقطاع الخاص (المصالح التجارية) والممتلكات الخاصة، وتضرر أو إهلاك أصول الأسر المعيشية مثل الماشية، إضافة إلى وقوع خسائر في الأرواح. وتبعاً لحجم هذه الأحداث وتواتر وقوعها، فإنها قد تخلف آثاراً فورية على النواتج القطاعية (قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة) وقد تنعكس في مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف، والإيرادات الحكومية. وتتأثر الأسر المعيشية بهذه الأحداث عن طريق الخسائر في الأرواح وفقدان سبل العيش والدخل والأصول والأمن الغذائي، وزيادة عبء الإصابة بالأمراض، وانخفاض المستوى التعليمي، وزيادة احتمالات الوقوع في براثن الفقر أو الافتقار بدرجة أكبر. كما تتأثر الأسر المعيشية من خلال نقص الخدمات – مثل إمدادات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية، وتوفير الغذاء، ووجود شبكة أمان، وتوفير التمويل الأصغر. وعموماً، يحدد وضع الأسرة المعيشية (من حيث ما تملكه) مقدار تأثيرها ومدى الخيارات المتاحة أمامها من أجل التعافي من هذه الأحداث. وتعد الخبرة السابقة التي اكتسبها البلد في التعامل مع أحداث مماثلة عاملاً هاماً في تقييم الآثار المحتملة في المستقبل.

الخطوة 3 في حالة حدوث تغيرات طويلة الأجل في درجات الحرارة وهطول الأمطار ومستويات سطح البحر، تحديد التغيرات الفيزيائية الحيوية والآثار قصيرة الأجل والآثار طويلة الأجل المرجح وقوعها: من المتوقع أن تتجلى تغيرات الظروف المناخية طويلة الأجل في شكل تغيرات فيزيائية حيوية ولا سيما في النظم الإيكولوجية (الزراعية الإيكولوجية، والغابات، والمياه العذبة، والحياة البحرية وما إلى ذلك) وأن تؤدي إلى انخفاض في كمية الخدمات التي تقدمها هذه النظم ونوعيتها (أي المياه الصالحة للاستعمال، وتكوين التربة، وإنتاج المحاصيل، والأسماك، والغابات، والوقود، وتنظيم الفيضانات، وتنظيم المناخ)، وكذلك تغيير التوزيع الجغرافي للكثير من الأمراض السائدة. وقد تصبح هذه الأمور عند نقطة معينة أحداثاً متطرفة (تنامي انعدام الأمن المائي، والانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي وما إلى ذلك). يرتبط الانخفاض في كمية الخدمات ونوعيتها ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في النواتج القطاعية – مثل انخفاض نواتج الطاقة والغذاء (الأسماك، والمحاصيل الزراعية، والحيوانات والنباتات البرية، والغابات، والمراعي والمنتجات الحيوانية)، والمياه، والسياحة، وكذلك تزايد عبء الإصابة بالأمراض. وسوف تنعكس هذه التأثيرات أيضاً في المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف، والإيرادات الحكومية وزيادة الفقر. وسوف تتمخض هذه عن آثار اجتماعية وآثار على التنمية البشرية أطول أجلاً ومنها سوء التغذية، وارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال، وحوادث تغيرات على صعيد المواظبة على الدراسة، وتدني مستوى النتائج الصحية والأعمار المتوقعة، وتنامي التوتر الاجتماعي والسياسي. وفي العديد من الحالات، تتحمل النساء عبء التأثيرات المناخية أكثر من الرجال، لذا تجدر محاولة عزل القنوات التي تتمخض عن هذا الوضع، ولا سيما في إطار الهدفين الثالث والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية.

الخطوة 4 بالاستناد إلى طبيعة قنوات انتقال الأزمة والتأثيرات المحتملة، تحديد الخيارات المطلوبة للتكيف مع المناخ والحالة الراهنة لهذه الخيارات: تغطي خيارات التكيف المتاحة نطاق التصدي لمخاطر المناخ مباشرة من خلال إقامة البنية التحتية والاستثمارات الحامية من تأثيرات المناخ ومن خلال بناء قدرة الحكومة والأسر المعيشية على الاستجابة لتغير المناخ. ومن أجل الحصول على قائمة بخيارات التكيف الممكنة، يرجى أيضاً الرجوع إلى تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وإن أمكن، يرجى مقارنة الخيارات التي تم تحديدها بالحالة الراهنة لتبني هذه الخيارات في بلدانكم مع ذكر الخطوات اللازمة لتسريع هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، إن كانت تقييمات احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية قد أجريت في إطار قطاع الهدف الإنمائي المتأثر، فقد ترغب البلدان في حساب الموارد الإضافية اللازمة لتمويل الخيار الخاضع لتأثير المناخ من أجل إدامة التقدم.

• تقييم الممارسات الجيدة المُسرَّعة للتقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية

يوفر هذا القسم نموذجاً للإبلاغ عن الممارسات الجيدة التي يمكن توسيع نطاقها لتسريع التقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن استخدامها للتعليم وتبادل الأفكار فيما بين بلدان الجنوب. سوف يشير تحليل الاتجاهات الذي سبق إجراؤه (القسم 1) إلى أي الأهداف الإنمائية التي ينبغي أن تستأثر بتركيز هذا التقييم. وينبغي أن يصب التركيز على عوامل النجاح الرئيسية التي تسهم في إحراز تقدم مستدام نحو بلوغ الهدف (الأهداف) قيد التقييم. وينبغي أن يشمل التركيز أيضاً العوامل المباشرة والظروف الكامنة الضرورية لتحقيق النجاح، مع استخلاص أمثلة رئيسية من التحليل المتاح. يمكن أن يصب التركيز بوجه خاص على الإستراتيجيات المبتكرة التي تكون قد سرَّعت وتيرة التقدم نحو بلوغ أحد الأهداف الإنمائية للألفية وقامت في الوقت نفسه بترك آثار إيجابية على غيره من الأهداف الإنمائية الأخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز، ونوع الجنس والبيئة، كما يمكن أن يصب التركيز على الأدلة الجديدة على الأثر المساهم للطاقة والتكنولوجيا والحكم في جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

• مبادرة/تدخل الأهداف الإنمائية للألفية:

- **الناتج المرجو:** ما هو الهدف (الأهداف) الذي تتناوله هذه المبادرة/التدخل؟
- **الغرض (بيان المشكلة):** ما هو العائق المحدد الذي كان يعترض تحقيق الهدف (الأهداف) أعلاه والذي كان من المقرر أن تتصدى له المبادرة/التدخل؟ قد تتمثل المعوقات في: (1) إطار السياسات والتخطيط؛ (2) إطار التمويل (الميزنة؛ (3) تقديم الخدمات للجمهور (بما في ذلك تقديم الخدمات والسلع، وأوجه الرصد والتقييم).
- **نتيجة المبادرة:** يرجى وصف النتيجة التي حققتها المبادرة/التدخل من حيث المستوى والفعالية والإنصاف.
- **نبذة:** بإيجاز وبما لا يتجاوز ثلاث فقرات، يرجى تقديم وصف قصير للمبادرة/التدخل مع ذكر نتائجها ومدتها وميزانيتها على سبيل المثال.
- **عناصر النجاح الرئيسية:** ما هي العناصر الأساسية التي ساهمت في حصول النجاح بالنظر إلى العوامل المباشرة والظروف الكامنة التي كانت ضرورية لتحقيق النجاح؟ يرجى النظر في الاستثمارات الرئيسية في بناء القدرات الفردية والمؤسسية.
- **الدروس المستفادة:** بإيجاز، يرجى تلخيص الدروس الرئيسية التي قد تنطبق بشكل أوسع من أجل وضع إستراتيجيات وبرامج وطنية تعزز التقدم المتسارع والمستدام. وينبغي أن تُختم هذه الفقرة (الفقرات) بذكر تدابير قائمة على الأدلة وذات أهمية بالغة يوصى الأخذ بهذا من أجل توسيع نطاق البرامج وإجراءات التسريع، بما في ذلك التصدي للمعوقات التي جرى التعرف إليها.

خامساً. الإرشادات المحدثة بشأن الإحصاءات

ليس بوسع التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية بوصفه أداة لتقديم معلومات عامة أن يتهاون في نوعية البيانات لأن مصداقيته تتوقف إلى حد كبير على موثوقية المعلومات. ويتعين فهم البيانات المتوفرة عن البلدان المحددة و/أو الأهداف المحددة بعناية بالغة. وتتجلى القيود في ضعف تغطية المؤشرات، والافتقار إلى نقطتي قياس بالنسبة لمعظم المؤشرات، وعدم الاتساق المعتم للبيانات المتأتية من المصادر المختلفة. وفي هذا السياق، لا يجب استخدام أي بيانات سوى تلك التي تتفق الآراء على دقتها وموثوقيتها واتساقها والتي تصدر من مصادر موثوقة مثل وزارات التخطيط ودوائر الإحصاءات والمصارف المركزية وما شاكلها ويجب الإشارة إلى مصادر هذه البيانات بوضوح في الجداول والرسوم البيانية.

ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يشجع على إجراء مشاورات مع المؤسسات ذات الصلة – مثل المكتب الإحصائي الوطني والوزارات المسؤولة والجامعات ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية – من أجل استعراض نوعية البيانات، بما في ذلك التعدادات ونظم الإبلاغ الإداري والدراسات الاستقصائية المستندة إلى الأسر المعيشية. وحيثما لا تكون البيانات متاحة

أو تعتبر غير موثوق بها أو حيثما توجد اختلافات بين مصادر البيانات، فإن بوسع التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية أن يشير إلى محدودية البيانات. ويمكن لهذا أن يقود إلى تدخلات تنفيذية من أجل تحسين القدرات الإحصائية.⁸

سادساً. الجديد على صعيد عملية التشاور لإعداد التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية ودعم الأمم المتحدة المشترك المتاح

إن إشراك منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في إعداد التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية أمر خاص بكل بلد. ومع ذلك، يستحسن التعاون مع منظمات المجتمع المدني تعاوناً وثيقاً، ولا سيما تلك المنظمات التي تمثل الجماعات الغائبة في العادة عن مشهد الحوار السياسي ومن ضمنها المجموعات النسائية والسكان الأصليين والفئات السكانية المهمشة، وذلك من أجل زيادة الدعم المتأتي من الشركاء الرئيسيين في التنمية وتوسيع دائرة التوافق في الآراء من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وحتماً فإن إشراك المزيد من الشركاء في التنمية سوف يطيل عملية إعداد التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية، بيد إنه قد يكون ضرورياً من أجل خلق شعور أقوى بالملكية الوطنية وبناء تحالف عريض من أجل الأهداف الإنمائية للألفية بغية رفق عملية وضع الأولويات الوطنية بالمدخلات، وتخصيص الموارد، وإصلاح السياسات. وثمة طريقة عملية لضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني وهي التصريح في مستهل عملية إعداد التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية عن الإستراتيجية التي ستتبع في طلب هذه المشاركة وتفعيلها.

وفي عام 2009، أتيح دعم الأمم المتحدة المشترك المقدم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أمام الحكومات من أجل تحقيق عدة أمور من ضمنها وضع تقارير قطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ويستند دعم الشبكة إلى مستشارين إقليميين وعالميين في منظومة الأمم المتحدة بما فيها الوكالات غير المقيمة. كما إن الدعم التقني العيني الذي تقدمه الأمم المتحدة والمتمثل في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/شبكة سياسات الأهداف الإنمائية للألفية ييسر تقديم دعم الأمم المتحدة التقني المباشر والمشارك إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتمتلك الشبكة قائمة من المستشارين العاملين في وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتسنى لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تطلب دعم الأمم المتحدة المشترك (البعثة المشتركة للأمم المتحدة و/أو المجلة الإلكترونية) بواسطة "نموذج الطلب على شبكة الإنترنت" المتوفر على الموقع الشبكي www.undg-policynet.org.

⁸ تقوم الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بتعزيز جهود وكالات الأمم المتحدة المختلفة وتنسيقها بشأن بناء القدرات الإحصائية لوضع مؤشرات على الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري وتحسينها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتوفر التمويل للقيام بهذا الغرض عن طريق الصناديق الاستثنائية الخاصة - مثل الصندوق الاستثنائي لبناء القدرات الإحصائية التابع للبنك الدولي؛ وبرنامج بناء القدرات الإحصائية، والدعم الذي يقدمه مصرف التنمية الإفريقي للبلدان الإفريقية؛ وبرنامج البيانات المعجل الذي ينفذه البنك الدولي والأمانة العامة لمندى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس 2011).

المرفق 1: القائمة الرسمية بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

نافذة منذ 15 كانون الثاني/يناير 2008

ينبغي تصنيف كافة المؤشرات بحسب نوع الجنس والمناطق الحضرية/الريفية قدر ما أمكن

الأهداف الإنمائية للألفية	
مؤشرات رصد التقدم	الأهداف والغايات (من إعلان الألفية)
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
1-1 نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) ⁹	الغاية 1-ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015
1-2 نسبة فجوة الفقر	
1-3 حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني	
الغاية 1 - باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	
4-1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	
5-1 نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان	
6-1 نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)	
7-1 نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين	
الغاية 1 - جيم: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	
8-1 عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات	
9-1 نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السرعات الحرارية	
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية 2 - ألف: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015	
1-2 صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي	
2-2 نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي	
3-2 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة	
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية 3 - ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015	
1-3 نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالى	
2-3 حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	
3-3 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية	
الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال	
الغاية 4 - ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015	
1-4 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	
2-4 معدل وفيات الرضع	
3-4 نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة	
الهدف 5: تحسين الصحة النفاسية	

⁹ في سبيل رصد الاتجاهات القطرية للفقر، ينبغي استخدام المؤشرات المستندة إلى خطوط الفقر الوطنية حيثما توفرت.

الغاية 5 - ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015	1-5 معدل الوفيات النفاسية 2-5 نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة
الغاية 5 - باء: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	3-5 معدل استخدام وسائل منع الحمل 4-5 معدل الولادات لدى المراهقات 5-5 الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل) 6-5 الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الغاية 6 - ألف: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ	1-6 معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة 2-6 استخدام الرفالات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر 3-6 نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 4-6 نسبة اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 14 سنة
الغاية 6 - باء: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه	5-6 نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية
الغاية 6 - جيم: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ	6-6 معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا 7-6 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات 8-6 نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا 9-6 معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به 10-6 نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر
الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية	
الغاية 7 - ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية	1-7 نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات 2-7 مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) 3-7 استهلاك المواد المستنفدة للأوزون 4-7 نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة 5-7 نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة 6-7 نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية 7-7 نسبة الأجناس المهددة بالانقراض
الغاية 7 - باء: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010	8-7 نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة 9-7 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة
الغاية 7 - دال: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة	10-7 نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة ¹⁰

¹⁰ تقاس النسبة الفعلية للسكان المقيمين في الأحياء الفقيرة باستخدام مؤشر غير مباشر، هو سكان الحضر المقيمون في أسر معيشية تسودها على الأقل واحدة من الخصائص الأربع التالية: (أ) عدم إمكانية الوصول إلى مورد أفضل للمياه؛ (ب) عدم إمكانية الاستفادة من مرافق أرقى للصرف الصحي؛ (ج) الاكتظاظ (3 أشخاص أو أكثر في كل غرفة)؛ (د) وجود أماكن سكن مشيدة بمواد غير متينة.

	ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة
	الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
يجري رصد بعض المؤشرات المبينة أدناه بصورة مستقلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وأفريقياً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	الغاية 8 - ألف: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز
المساعدة الإنمائية الرسمية	يشمل التزاماً بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر -
1-8 صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	على الصعيدين الوطني والدولي
2-8 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)	الغاية 8 - باء: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً
3-8 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	وهي تشمل: دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر
4-8 المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها في البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي	الغاية 8 - جيم: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
5-8 المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها في الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي	(عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)
الوصول إلى الأسواق	الغاية 8 - دال: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل
6-8 نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو المعفاة من الرسوم الجمركية (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً	
7-8 متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية	
8-8 تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي	
9-8 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية	
القدرة على تحمل الديون	
10-8 مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعدد (التراكمي) للبلدان التي وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	
11-8 مقدار عبء الديون الذي التزم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين	
12-8 تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	
13-8 نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة	الغاية 8 - هاء: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية

الغاية 8 - او:التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	14-8 الخطوط الهاتفية لكل 100 نسمة 15-8 المشتركون في شبكات الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة 16-8 مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة
--	--

الأهداف والغايات الإنمائية مستمدة من إعلان الألفية، الذي وقعه 189 بلداً، من بين ممثليهم 147 رئيس حكومة ودولة، في أيلول/سبتمبر 2000 (<http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm>) وتشكل اتفاقاً آخر بين الدول الأعضاء في القمة العالمية 2005 (قرار اتخذته الجمعية العامة - A/RES/60/1، <http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/RES/60/1>). ترتبط الأهداف والغايات كل منها بالأخرى وينبغي أن ينظر إليها ككل. وهي تمثل شراكة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية "لتهيئة بيئة على كلا الصعيدين الوطني والعالمي تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر".